ميـزانيات ونفقات تصرف على التنظيمات الادارية، وعلى القوات، وعلى البنى التحتية، من عمليات التحصّن والامداد والتموين والاعتدة المساعدة وغيرها. ولتقدير أهمية الانفاق العسكري، نشير الى ان النفقات العسكرية لدول المنطقة قد صعدت، في أقل من عشرين عاماً، الى عشرة أضعاف، فبلغت ٤٦,٧ مليار دولار، في العام ١٩٨٠، مقابل ٤,٧ مليارات دولار في العام ١٩٦٢. ويوازي هذا التصاعد تسعة أضعاف المعدّل الدولي[٤]. وطبقاً لمعهد استوكهولم لبحوث السلام، في كتابه لعام ١٩٨١، فان الشرق الاوسط كان أكبر مشتر للاسلحة في العالم الثالث، خلال الاعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، ووصل نصيبه من مستوردات العالم الثالث من الاسلحة ما نسبته ٤٨ بالمئة[٥].

وبوجه عام، فان الانفاق العسكري لدول المنطقة يشغل حيّزاً لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الموازنات المعلنة لدول المنطقة. وبشكل عام، فان هذه النسبة لا تغطي النفقات العسكرية الّا جزئياً. والتغطية الحقيقية والشاملة لهذه النفقات انما تأتي عبر خطين: أولهما الميزانيات غير المعلنة، والتي تأخذ طابعاً سرياً بسبب اجراءات الامن؛ والثاني من خلال المساعدات العسكرية التي تقدّمها الدول الحليفة والصديقة، وفي مقدّمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية الى دول المنطقة[٦].

التصنيع الحربي: وهو اتجاه آخذ في التمدّد والاتساع في عموم دول المنطقة، حيث انه، في وجه من الوجوه، مرتبط بموضوع سباق التسلّح، من جهة، وبموضوع الانفاق العسكري، من جهة أخرى؛ ولكن يمكن ان نفصله عنهمـا، اذا نظرنا اليه كحالة مستقبلية تجسّد نزوعاً نحو الاستقلالية عن السوق الدولي لتجارة السلاح، ومحاولة للتخلّص من اسارها وشروطها، ولتعزيز اتجاه العسكرة داخل بلدان المنطقة بتوفير سند محلي آخر لهذا الاتجاه.

وبشكل عام، يمكن القول ان الكيان الصهيوني يأتي في مقدّم المنخرطين في التصنيع الحربي في المنطقة. وهو نشاط تندمج فيه بلدان عدة، منها مصر والعراق وسوريا وايران، وانْ يكن بنسب ومراكز متفاوتة في عمليات التصنيع الحربي.

وتبعاً لواقع الحال، فان الصناعات الحربية تتفاوت بين بلد وآخر في المنطقة. ولكن، بالاجمال، تجرى في المنطقة عمليات تصنيع وتطوير واسعة لأسلحة الجو، بما فيها أنواع الطائرات والصواريخ، وكذلك الاسلحة البرية، وبخاصة الدبابات والمدافع؛ كما يتمّ تصنيع واسع للاسلحة الخفيفة والذخائر والعتاد، اضافة الى الصناعات النووية، والكيميائية وغيرها.

ان نظام العسكرة، اضافة الى ما سبق من مظاهر عامة، يترك أثراً واضحاً في اللوحات السياسية العامة للمجتمع الذي يسود فيه، حيث تأخذ المؤسسات الديمقراطية بالغياب والتغيّب ويتبعها غياب للتعدديات الحزبية والاجتماعية وكذلك الحريات الصحافية. وغالباً ما يترافق ذلك مع العمل بقوانين الطوارىء والاحكام العرفية، وفي الحالات القليلة حيث لا يتمّ القيام بهذه الاجراءات أو التغييرات في اللوحة السياسية للبلد الخاضع لنظام العسكرة ـ كما في النموذج الاسرائيلي ـ فانه يجرى تطبيق نظام عنصري بكل معنى الكلمة، حيث تجرى عمليات فصل بين المجموعات السكانية، يطبق على بعضها نظام ديكتاتوري قمعي ـ كما هو حال العرب في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة ـ فيما يطبق نظام «ديمقراطي» في التجمّع الاستيطاني.

وخلاصة القول في المظاهر العامة لنظام العسكرة، انها تلخّص عملية انتقال شاملة من مجتمع مدني الى مجتمع شبه عسكري، أو عسكري. وفي خلال عملية الانتقال هذه، تتفاوت فاعلية وآليات ومستوى اداء نظام العسكـرة بين بلد وآخـر، بحكم مجمـوعـة معقّـدة من العـوامـل الداخليـة